

ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵏ  
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵏ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵏ  
ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵏ ⵏ ⴰⴽⴷⴰⵏ



المملكة المغربية  
وزارة الأسرة والتضامن  
والمساواة والتنمية الاجتماعية

KINGDOM OF MOROCCO-MINISTRY OF FAMILY, SOLIDARITY, EQUALITY, AND SOCIAL DEVELOPMENT

## كلمة المملكة المغربية

خلال الدورة الـ63 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة

السيدة بسيمة الحقاوي، رئيسة الوفد المغربي ووزيرة الأسرة والتضامن  
والمساواة والتنمية الاجتماعية

مقر الأمم المتحدة

نيويورك، 13 مارس 2019



بسم الله الرحمن الرحيم.. والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

السيدة الرئيسة

صاحبات وأصحاب المعالي والسعادة

حضرات السيدات والسادة

يسعدني، بكل فخر واعتزاز، أن ألقى هذه الكلمة باسم وفد المملكة المغربية لعرض وجهة نظر بلدي حول المواضيع ذات الأولوية المعروضة على جدول أعمال الدورة 63 للجنة وضع المرأة، وهي مناسبة سنوية لاستعراض جهود تحقيق التنمية المستدامة، ومواصلة ترصيد الإنجازات، واستشراف القادم من الأعمال.

وأود التنويه، بداية، بمحور هذه الدورة، الذي أعطى الأولوية لنظم الحماية الاجتماعية وولوج الخدمات العامة والبنيات المستدامة، كإحدى الآليات الأساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.. وهو الاختيار الذي يتزامن مع دينامية وطنية يشهدها المغرب حول ورش الحماية الاجتماعية، الذي انطلق بتوجيهات سامية لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في إطار إصلاح شامل يهدف إلى بلورة منظومة متكاملة ومستدامة للحماية الاجتماعية تقوم على الاستهداف الناجع، تندمج فيها كل برامج الحماية الاجتماعية القائمة، وتعبأ لها كل الإمكانيات البشرية والمادية، بما يساهم في مزيد من تقليص الفوارق، سواء بين الجنسين أو بين الفئات والجهات، ويضمن الولوج المنصف لمختلف البنيات المستدامة.

السيدة الرئيسة.. حضرات السيدات والسادة

لئن كان المغرب قد أطلق أولى برامج الحماية منذ الاستقلال، من خلال إحداث أنظمة الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراك، والتي قامت بدور أساسي في مجال الحماية وتغطية مخاطر فقدان الدخل بسبب المرض والأمومة والعجز والشيخوخة لفائدة موظفي وأعوان الدولة وأجراء القطاع الخاص.. فإن الثورة الحقيقية حصلت في هذا المجال عندما أحدث المغرب منظومة جديدة للحماية والدعم والمساعدة الاجتماعية غير قائمة على الاشتراك، وموجهة للشرائح الاجتماعية الهشة والأسر ذات الدخل المحدود، حيث نجد النساء والفتيات الشريحة الأولى المشمولة بهذا الاستهداف، من خلال إحداثه صناديق للدعم المباشر،



كصندوق التماسك الاجتماعي، التي يتضمن برنامجا لدعم الأرمال، ودعم تدرّس الأطفال "تيسير"، وصندوق التكافل العائلي المخصص لدعم المطلقات والنساء المتزوجات المهملات (المتخلى عنهن)، وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية الموجه لدعم المرأة في العالم القروي..

ولم يكن هذا ليحدث لولا البيئة الحقوقية العامة التي تعززت بدستور 2011، والذي أرسى مبادئ الدولة القائمة على قيم العدل والمساواة وتكافؤ فرص المشاركة في التنمية والاستفادة العادلة والمنصفة من ثمارها، حيث أكد على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، وألزم الدولة بالسعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وضمان الولوج المنصف والمتساوي للحقوق والحريات، دون تمييز، باعتبار النهوض بأوضاع النساء وتعزيز حقوقهن وضمان ولوجهن إلى مختلف البنيات المستدامة إحدى دعائم التنمية وهران تحقيقها. كما ألزمها، إلى جانب المؤسسات العمومية والجماعات الترابية، بالعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذو جودة وعلى سكن لائق، والحق في الشغل والدعم في البحث عن منصب شغل..

### السيدة الرئيسة.. حضرات السيدات والسادة

لقد أطلقت المملكة المغربية، عبر مراحل زمنية متتالية، حزمة من السياسات والاستراتيجيات المرجعية، كالخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، والخطة الحكومية للمساواة "إكرام"، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المدججة لأهداف التنمية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.. وغيرها، والتي كان لها الفضل في تأطير وتحديد مراجع وإطارات الحماية الاجتماعية وإدماج المساواة.

وتعززت ترسانتها التشريعية الوطنية بمجموعة جديدة من القوانين الثورية، وفي مقدمتها قانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية الذي يقدم عرضا جديدا للتكفل يعتمد المدخل القانوني بما يضمن رعاية أمثل للمستفيدين من خدماته من جميع الفئات، وقانون محاربة العنف ضد النساء، الذي دخل حيز التنفيذ شتبر 2018، والذي يشكل إطارا قانونيا شاملا وخصوصا بمحاربة العنف ضد المرأة في كل أشكاله، حيث يتضمن، إلى جانب إجراءاته الجزرية، تدابير للوقاية والحماية والتكفل بالنساء ضحايا العنف، بالإضافة إلى



القانون الخاص بالعاملات والعاملين المنزليين الذي ينظم وضعية هذه الفئة الأكثر هشاشة ويحمي حقوقها في الأجر والعطل والتعاقد وفق شروط. بالإضافة إلى قانون التعويض عن حوادث الشغل، وقانون نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الطلبة والمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وقانون نظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

كما تعززت مؤسساتها الوطنية بإحداث عدد من الهيئات، سواء في مجال حقوق الإنسان، كهيئة للمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، أو في مجال التنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، كالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

### السيدة الرئيسة.. حضرات السيدات والسادة

لقد كانت المرأة المغربية، وما زالت، في قلب دينامية هذه الأوراش الإصلاحية المتتالية الذي تشهدها بلادنا، تساهم، كمواطنة وكفاعلة، على قدم المساواة مع الرجل. كما كانت في مقدمة الفئات المستهدفة ضمن المنظومة الاجتماعية الحالية، بما مكّنها من الولوج المنصف والمتساوي إلى مختلف الخدمات العامة والبنيات الأساسية المستدامة، وساهم في:

- استفادة 21.830 امرأة، إلى متم غشت 2018، من خدمات صندوق التكافل العائلي، بغلاف مالي إجمالي قدره 74.220 مليون درهما.
- استفادة أكثر من 53 بالمائة من النساء من نظام المساعدة الطبية "راميد"، إلى نهاية 2017، مقابل 47 بالمائة من الرجال، بما يحقق استفادة أكثر من 5.24 مليون أسرة.
- استفادة 91.126 أرملة حاضنة لأكثر من 156.000 يتيمة ویتيم، إلى متم 2018، من خدمات برنامج دعم الأرمال في وضعية هشّة، بما يعادل أكثر من 90.000 أسرة مستفيدة.
- قفزة نوعية في انخفاض معدل نسبة وفيات الأمهات، منذ سنة 2010، بما يقدر بـ35 بالمائة، فقد تم تسجيل 72.6 حالة وفاة للأمهات لكل 100 ألف ولادة حية على المستوى الوطني خلال المسح الوطني المنجز سنة 2018.



- قفزة نوعية في عدد التلميذات والتلاميذ المستفيدين من خدمات برنامج دعم التمدرس "تيسير"، الذي انتقل من حوالي 88 ألف خلال 2008-2009 إلى حوالي 734 ألف خلال 2016-2017، وأكثر من 2 مليون خلال 2018-2019. فيما تضاعف عدد الأسر المستفيدة من أكثر من 47 ألف خلال 2008-2009 إلى أكثر من 441 ألف خلال 2016-2017 ليصل لأكثر من مليون أسرة خلال 2018-2019.
- استفادة أكثر من 4 ملايين تلميذة وتلميذ من خدمات مبادرة مليون محفظة، خلال 2017-2018، وتشكل نسبة التلميذات المستفيدات 48% من مجموع المستفيدين.
- ارتفاع عدد الأطفال في وضعية إعاقة المستفيدين من خدمات دعم التمدرس، في إطار صندوق التماسك الاجتماعي، بين سنة 2015 و2018، بنسبة 139 بالمائة، تشكل الفتيات المستفيدات نسبة 35%.

### السيدة الرئيسة.. حضرات السيدات والسادة

بالرغم من هذه المكتسبات المحققة على أرض الواقع، فإن المملكة المغربية تمضي اليوم، بإرادة قوية وخطى ثابتة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، نحو إرساء سياسة وطنية اجتماعية جديدة، تجعل ترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص في ولوج مختلف الخدمات العامة والبنيات المستدامة على قمة سلم أولوياتها.

ومن المنتظر أن يسفر هذا الورش الوطني الهام عن تحقيق استهداف ناجع والتقائية فعالة، سواء بين برامج الحماية الاجتماعية المختلفة أو بين الفاعلين والمتدخلين المتعددين، بما يواكب التطورات التي تعرفها بلادنا، ويناسب مغرب الحاضر والمستقبل، يأخذ بعين الاعتبار التراكم الحاصل عبر العالم لصالح الإنسان، ويستجيب لحاجيات المجتمع المغربي بانتظاراته وتطلعاته وحقوقه وآماله.

وفي الختام، نترحم على ضحايا حادث تحطم طائرة الخطوط الجوية الإثيوبية، من بينهم مغربيين، تغمدهم الله جميعا برحمته الواسعة، وإنا لله وإنا إليه راجعون.